جامعة محمد خيضر–بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

السنة: الأولى جذع مشترك

المجموعة: 03 و04

السداسي الثاني

محاضرات في مقياس:

مناهج البحث العلمي

اعداد الأستاذ: وعيل حكيم

السنة الجامعية: 2020–2021

المحور الرابع: المنهــج التجريبــي

أولا: تعريف المنهج التجريبي

هو منهج ينطلق من دراسة الجزئيات نحو العموميات والدراسة خلاله تقوم على قانون السببية وهو يتميز بأنه أقرب المناهج إلى الطريقة العلمية، بالإضافة لكونه منهج علمي يستند الى التجربة الخارجة عن العقل، يضاف اليها انه منهج موضوعي لكون النتائج المتوصل لها بالتجربة تفرض نفسها على العقل ولو كانت تتعارض مع وارادة الباحث.[1]

ثانيا: مراحل المنهج التجريبي

1-مرحلة التعريف والتصنيف

لابد على الباحث تحديد الظاهرة من خلال تلك الدراسة ثم يقوم بتصنيفها.

2-مرحلة التحليل

بعد تحديد الظاهرة وتصنيفها ينتقل الباحث إلى تحليل تلك الظاهرة بدراسة علمية تشمل في البداية وضع فرضيات علمية تفسر الظاهرة وكل العلاقات المرتبطة بها، ثم يقوم بعمليات التجريب التي تثبت صحة الفرضيات أو عدمها، ليقوم بعدها الباحث بصياغة قوانين جزئية.

3-مرحلة التركيب

بعد عملية تحليل الظاهرة التي تنتهي بقوانين جزئية، يقوم الباحث بتركيب تلك القوانين الجزئية والنتائج في شكل قانون عام يحكم تلك الظاهرة.

ثالثا: مبادئ المنهج التجريبي

1-الملاحظــة

[1] إبراهيم مروان، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص:

تعد الملاحظة أهم مبدأ من مبادئ المنهج التجريبي، وهي تعني مشاهدة الظواهر وفق نسق علمي يسمح بصياغة فرضيات وإجراء التجارب بغرض تفسير الظواهر عن طريق تحديد العلاقة بين المتغيرات، وكذا بإخضاعها للتجارب العلمية.

2-الفرضيــة

تعرف الفرضية" تفسير مؤقت لظواهر معينة لم تخضع للتجربة، ولكن وبعد اخضاعها للتجربة، تضحى عبارة عن فرضية تحتمل الصواب أو الخطأ، وقد تصير قانونا يقسر الظواهر.

3-التجريــب

بعد صياغة الفرضيات لا بد من تجريبها للتأكد من صحتها أو عدمه، عن طريق استبعاد الفرضيات المتناقضة وما هو مسلم في مجال القوانين الثابتة التي لا تحتمل الخطأ.

رابعا: دور المنهج التجريبي في العلوم القانونية

إن ما يميز المنهج التجريبي في العلوم الطبيعية هو إمكانية وبساطة تحديد المتغيرات بأسلوب يستطيع الباحث خلاله تحديد وحصر الأسباب الحقيقية لحدوث الظاهرة، فتطبيق المنهج التجريبي في ميدان العلوم القانونية والإدارية يواجه عدة صعوبات، خاصة ما تعلق منها بعزل المتغيرات في الظواهر السلوكية، كونها تختلف اختلافا كبيرا عن الظواهر الطبيعية، حيث أنها ليست مادية ملموسة ومنه قد لا يمكن للعقل تحديد وضبط جميع متغيرات الظاهرة، الشيء الذي يؤدي للوصول إلى نتائج ناقصة القيمة، وبذلك فان مضمونه لا يتلاءم وطبيعتها.